

## الغرفة التجارية تحذر من تطفيش رؤوس الأموال عبر الاختطاف

وتتناهى مع أعراف وتقاليد شعبنا اليمني وتلحق بالضرر بالاقتصاد الوطني. وحذرت من مخاطر تبعات استمرار استهداف رجال المال والأعمال والذي يشوه صورة بيئة الأعمال الوطنية.

الأمنية وقيادة السلطة المحلية بمحافظة مأرب سرعة التدخل للإفراج عن رجال الأعمال المختطف الموجود في منطقة حريب بمأرب. وأكدت أن الاختطافات ظاهرة مزعجة تشوه صورة بلادنا

دانت الغرفة التجارية والصناعية بأمانة العاصمة واستنكرت بشدة اختطاف رجل الأعمال الشاب جلال الشاطر من قبل مجموعة مسلحة من أمام محله التجاري بشارع تعز الأسبوع الماضي. وطالبت الغرفة التجارية في بيان وزارة الداخلية والأجهزة



## في تقرير للبنك الدولي:

## اليمن يسجل أعلى معدلات البطالة والفقر بمنطقة الشرق الأوسط

كشف تقرير دولي حديث إن معدل البطالة في اليمن يعد الأكبر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مشيراً إلى تقديرات رسمية تؤكد أن معدل البطالة في اليمن بلغ 17% في العام 2010م حيث كانت النسبة بين النساء أكثر من 54% وبين الرجال 12%..

## المحرر الاقتصادي



## ارتفاع عجز الميزانية من المشكلات الرئيسية التي يواجهها الاقتصاد اليمني

على التمويل، والغموض في البيئة القانونية، وهشاشة الوضع الأمني..

وقال: إن ثمة حاجة ملحة إلى ترشيد الدعم العام بسبب كبر نصيبه من الميزانية الحكومية، وهو ما يحد من حيز المالية العامة المتاحة للإنفاق على الفقراء، مضيفاً: إنه مع تدهور أوضاع المالية العامة للحكومة في اليمن وليبيا لا تزال احتياجات التمويل على الأمد القصير والمتوسط كبيرة وأصبح التقرير عن ان ميرانية الحكومة اليمنية تعاني من ضعف شديد ويعتبر عجز الميزانية من المشكلات الرئيسية التي يواجهها الاقتصاد، وقال: إن أغلب عائدات الميزانية يأتي من إيرادات النفط حيث يهيمن الدعم وفاتورة الأجوور على بنود الإنفاق الحكومية مما لا يدع مجالاً يذكر للإنفاق الرأسمالي.

وقال: إن فاتورة الأجوور قد بلغت 8,7% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2010م وزادت إلى نحو 11% في العام 2012م في أعقاب قرار الحكومة بزيادة الأجوور في 2011م استجابة للمظاهرات والتوترات الاجتماعية المتزايدة..

الاقتصادي في البلدان المصدرة للنفط من أجل تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي على الأمد وحقوق النفط.

## نصف السكان في اليمن بحاجة إلى مساعدات إنسانية

الطويل في اليمن وإيران وليبيا.

فيما يعتبر شائناً ديفارا جان-أحد المشرفين على التقرير أن من العوامل التي تحول دون نمو القطاع الخاص في اليمن نقص إمكانية الحصول

أحداث 2011م، مرجعاً ذلك إلى اسباب المجاعات المتكررة على البنية التحتية لقطاع الطاقة وحقوق النفط.

ووفقاً للتقرير فإن ثمة تحديات كبيرة تلقي بظلالها على آفاق الوضع الاقتصادي في اليمن فالتعافي البطيء، مازال في مرحلة مبكرة وقد يتعرض للخطر من جراء أعمال التخريب المستمرة على أنابيب النفط الرئيسية التي تؤدي إلى تقليص الإنتاج.

التقرير بين ان الأوضاع المالية العامة للحكومة اليمنية أخذت في التدهور على الرغم مما تحصل عليه من منح كبيرة واحتياجات التمويل على الإجلين القريب والمتوسط كثيرة وهائلة. وقال: إن التعافي المش لاقتصاد في اليمن يتعرض لمخاطر اقتصادية واجتماعية من جراء تحديات بيئية جسيمة من بينها تسارع وتيرة استخراج المياة الجوفية..

وتؤكد ليلي موتاغي- الخبيرة الاقتصادية والمؤلفة الرئيسي للتقرير أنه وبسبب سوء إدارة الموارد النفطية، تشتد الحاجة إلى تنويع النشاط

ان نسبة من يعيشون على أقل من 1,25 دولار للفرد في اليوم أخذت في الزيادة منذ عام 1998 من نحو 13% إلى 17% في العام 2011م.

وبحسب التقرير فإن التقديرات تشير إلى تفاقم حدة الفقر في اليمن بعد أزمة عام 2011م نتيجة لسوء ادارة الاقتصاد وضعف الوحدة السياسية وتهجير اليمنيين من جراء الاقتتال الداخلي وزيادة عدد اللاجئين الفارين من أزمات في بلدان مجاورة.

وأكد التقرير إلى ان ميزانية الحكومة اليمنية تعاني من ضعف شديد ويعد ارتفاع عجز الميزانية من المشكلات الرئيسية التي يواجهها الاقتصاد اليمني. وقال ان اغلب عائدات الميزانية من إيرادات النفط مما لا يدع مجالاً يذكر للإنفاق الرأسمالي.. وتوقع ان تتراجع إيرادات النفط بسبب العنف في حقول النفط مما يجعل الإنفاق على الأجوور والدعم يزداد بإطراد.

واعتبر ان إنتاج النفط الذي يسهم بنسبة تصل إلى 30% من إجمالي الناتج المحلي وأكثر من 75% من ميزانية الحكومة مازال دون مستويات ما قبل

خليجية يؤدي إلى تفاقم الوضع الصعب في سوق العمل باليمن وانخفاض ملموس في تحويلات

## تفاقم حدة الفقر بعد أزمة 2011 سببه سوء الإدارة الاقتصادية

المغتربين إلى اليمن والتي بلغت نحو 10% من إجمالي الناتج المحلي قبل أزمة 2011م.. وقال: إن اليمن سجلت أعلى معدلات الفقر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لافتاً إلى

وبين التقرير: ان ذلك المعدل ظل مرتفعاً بين فئة الشباب في اليمن إذ وصلت نسبته إلى 60% مبيناً: أن تكون قد ارتفعت معدلات البطالة في اليمن في أعقاب أزمة 2011م. في حين توقع أن تبقى معدلات البطالة في اليمن عند مستوى مرتفع لاسيما بين الشباب مع تفشي الفقر وسوء التغذية.. وقال: إن تقديرات الأمم المتحدة تقول ان نحو نصف السكان في اليمن بحاجة إلى مساعدات إنسانية

وأضاف: «ان تفاقم هذا الوضع بسبب ترحيل اليمنيين الذين يعملون بشكل غير مشروع في بلدان الخليج ولا سيما المملكة العربية السعودية، مشيراً إلى ان التقديرات الرسمية تؤكد أن من بين مليوني يمني يعملون في المملكة سيتم ترحيل ما مجموعه 700 ألف خلال الشهر القادمة حيث قد عاد نحو 200 ألف عامل يمني بالفعل إلى اليمن»..

وأظهر التقرير - الذي اصدره البنك الدولي في السابع من فبراير الحالي تحت عنوان «الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: بدء النمو يعزز الحاجة إلى إجراء إصلاحات» - ان ترحيل اليمنيين من دول

## تراجع الاحتياطيات الخارجية إلى 5,3 مليار دولار

114,59 دولار».

أما فيما يتعلق بالنفط المخصص للاستهلاك المحلي فقد بلغ 1,1 مليون برميل في ديسمبر 2013م ويمثل ذلك انخفاضاً مقارنة بالشهر السابق له والذي بلغ 1,4 مليون برميل.

وأوضح التقرير أنه نتيجة لانخفاض كميات الخام الموجهة للاستهلاك المحلي اضطرت الحكومة إلى استيراد كميات كبيرة من المشتقات النفطية من الخارج لمواجهة الطلب المتزايد عليها، إذ قام البنك المركزي بتفطية قيمة تلك الواردات من المشتقات النفطية التي يتم شراؤها عبر شركة «مصافي عدن»، وبلغت ما قيمته 251,2 مليون دولار خلال ديسمبر 2013م.

وأضاف تقرير البنك المركزي: أن البنك قام إجمالاً بتوفير النقد الأجنبي لاستيراد 2,9 مليار دولار خلال العام الماضي.

ولفت إلى أن حصة الحكومة من النفط الخام الموجه للاستهلاك المحلي قد تأثرت بشكل كبير جداً بالتوقعات التي نتجت عن الأعمال التجارية لانتعاش السوق النفط.

> أفاد البنك المركزي اليمني بأن الأصول الخارجية للبنك تراجمت وبلغت في نهاية ديسمبر 2013م 149,7 مليار ريال، بما يعادل 5 مليارات و350,3 مليون دولار تغطي 5,7 أشهر من الواردات مقارنة بـ 7,7 مليون و195,4 مليار ريال تعادل 5 مليارات و562,7 مليون دولار في نهاية نوفمبر.

وقال البنك المركزي في تقرير «التطورات النقدية والمصرفية لشهر ديسمبر 2013م إن هناك استقراراً نسبياً في مستوى الاحتياطيات الخارجية للبنك على الرغم من استمرار قيامه بتوفير مبالغ مالية كبيرة من النقد الأجنبي لاستيراد المشتقات النفطية وكذا المواد الغذائية الأساسية والتي وصلت إلى حوالي 3,8 مليار دولار خلال العام الماضي.

وذكر التقرير أن حصة الحكومة من إجمالي كمية الصادرات النفطية خلال ديسمبر الماضي بلغت 1,7 مليون برميل بقيمة 190,5 مليون دولار «معدل سعر البرميل 110,39 دولار» مقارنة مع 1,9 مليون برميل في نوفمبر 2013م بقيمة 217,7 مليون دولار «معدل سعر البرميل

## الإتحاد الأوروبي يطالب الحكومة بمحاربة الفساد وتحسين إدارة المالية العامة

## برنامج الأغذية العالمي يطلق برنامجاً لمساعدة 6 ملايين يمني من المستضعفين

العالمي في اليمن يشو باراجولي، أثناء كلمته أمام المجلس التنفيذي «عملنا سيمتدح الأمل للملايين من اليمنيين وسيلبي الاحتياجات الغذائية الحالية للثقات الأشد احتياجاً.

ووصف باراجولي اليمن بأنه بلد له إمكانيات كبيرة، لكنه يعاني مشاكل عدة مثل انعدام الأمن والصراع وارتفاع معدلات الفقر، وتأخر التنمية، وانعدام الأمن الغذائي الشديد، وارتفاع معدلات سوء التغذية بصورة مقلقة. ومع ذلك، فإن الإنتاج الأخير الذي خصص إليه مؤتمر الحوار الوطني والذي وصل المشاركون فيه إلى توافق في الآراء بشأن بناء البلد واتجاهه المستقبلي قد قدم «بارقة أمل».

وقال إن التمويل سيكون مفتاح نجاح هذه العملية التي من المقرر أن تبدأ في الأول من يوليو القادم، وتستمر حتى نهاية عام 2014، سوف يحتاج برنامج الأغذية العالمي لجمع أموال تبلغ حوالي 133 مليون دولار.

وناشد الجهات المانحة الجديدة للانضمام إليهم، مع التركيز بصفة خاصة على زيادة الدعم المقدم من مجلس التعاون الخليجي ودول أخرى في العالم العربي.



والجنوبية التي تأثرت بالمصادمات بين المجموعات المسلحة وتلك التي تستضيف نازحين مستضعفين.

من جهة أخرى أقرت الهيئة الحاكمة لبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة وهي المجلس التنفيذي للبرنامج عملية لليمن بـ 491 مليون دولار. وتهدف إلى دعم التحول التدريجي وتقديم المساعدات الغذائية

كتب/ جمال مجاهد

> أعرب الإتحاد الأوروبي عن قلقه جزءاً «المسار البطيء للتعافي الاقتصادي».

وأعتبر مجلس الإتحاد الأوروبي في توصيات أصدرها في بروكسل بشأن اليمن أن «تحسين إدارة المالية العامة ومحاربة الفساد وإصلاح الإدارة العامة تمثل جميعها معايير أساسية من شأنها السماح بالتعافي الاقتصادي وتحسين الظروف المعيشية للشعب اليمني».

وحدت الإتحاد الأوروبي والحكومة اليمنية على القيام بإجراء إصلاحات اقتصادية لضمان زيادة الإنفاق على النمو والحماية الاجتماعية والخدمات الأساسية، وسرعة التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي والدفع بتنفيذ الدعم المتعمد به دولياً.

وأكد الإتحاد في بيان قلقه العميق لان أكثر من نصف سكان اليمن متأثرون بالازمات الإنسانية وبخاصة إلى شكل ما من المساعدة، مشيراً إلى أن الجهود المشتركة ضرورية لمحاربة سوء التغذية الحاد الذي يؤثر على مليون طفل دون الخامسة من العمر، كما تدهور الوضع أخيراً في المناطق الشمالية